الأمم المتحدة في البحرين تصدر تقرير النتائج السنوية لعام 2025

أصدرت الأمم المتحدة في البحرين أمس تقرير النتائج السنوية لعام 2025، الذي يسلّط الضوء على إنجازات السنة الأولى من تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2025–2029، ويستعرض نتائج الشراكة بين الأمم المتحدة ومملكة البحرين في دعم مسيرة التنمية المستدامة. وقد تم تقديم التقرير إلى حكومة البحرين خلال اجتماع اللجنة التوجيهية المشتركة لإطار التعاون، الذي عُقد أمس بمقر وزارة الخارجية.

ويستعرض التقرير التقدم المحرز في الأولويات الاستراتيجية الأربع لإطار التعاون، وهي: الإنسان، والازدهار، والسلام، والكوكب. وخلال عام 2025، ركزت الجهود المشتركة للأمم المتحدة والبحرين على تعزيز الصحة والعدالة الاجتماعية والرفاه؛ ودعم التحول الاقتصادي المستدام؛ وتقوية مؤسسات الحوكمة وحقوق الإنسان؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب؛ ودعم الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وذلك بما يتماشى مع رؤية البحرين 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

وقال خالد المقود المنسق المقيم للأمم المتحدة في البحرين: إن «الأمم المتحدة تثمن شراكتها مع البحرين في تنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة. ففي عام 2025، حققت هذه الشراكة نتائج ملموسة، حيث قمنا، بالتعاون مع حكومة مملكة البحرين وشركائنا في مختلف فئات المجتمع، بتعزيز الإدماج الاجتماعي، ودعم التحول الاقتصادي، كما قدمنا إسهامات في مجال حماية البيئة، وعززنا الشراكات التي تُعدّ ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة».

وشهد عام 2025 إنشاء آليات جديدة للتنسيق، بما في ذلك فرق النتائج المشتركة التي تجمع بين الجهات الحكومية المعنية وكيانات الأمم المتحدة بهدف تعزيز الملكية الوطنية والإشراف على تنفيذ الأولويات التنموية المشتركة ومتابعتها. كما تزامن العام مع الاحتفال بالذكرى الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة، والتي تم إحياؤها في البحرين من خلال سلسلة من الأنشطة التي شاركت فيها المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والشباب والجمهور. ويقر التقرير أيضاً بتزايد تعقيد البيئة الإقليمية، ويؤكد أهمية التعاون الدولي والشراكات في مواجهة التحديات التنموية.

وقال المقود: إن «الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً تجاه شعب البحرين. وسيواصل فريق الأمم المتحدة القطري في البحرين العمل جنباً إلى جنب مع الشركاء الوطنيين للمساهمة في بناء المستقبل الشامل والمزدهر الذي يستحقه شعب البحرين».

الأمم المتحدة: 2025 عام تأسيس شراكة جديدة مع البحرين

كتبت: ياسمين العقيدات

كشف تقرير الأمم المتحدة في مملكة البحرين لعام 2025 عن نتائج العام الأول من تنفيذ إطار التعاون الاستراتيجي للتنمية المستدامة بين مملكة البحرين والأمم المتحدة للفترة 2025–2029، مؤكداً أن العام الماضي مثّل مرحلة تأسيسية لشراكة جديدة تستند إلى أربعة مسارات رئيسية هي: المجتمع، والازدهار، والسلام، والكوكب.

ويأتي إطار التعاون متوافقاً مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، فيما استعرض التقرير مجموعة واسعة من المبادرات والبرامج التي نفذتها منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية.

وأوضح التقرير أن عام 2025 شهد إنشاء آليات جديدة لتعزيز التنسيق بين الحكومة والأمم المتحدة، من أبرزها أربع مجموعات مشتركة للنتائج، خصصت كل واحدة منها لأحد المجالات الاستراتيجية الأربعة. وتضم هذه المجموعات كبار ممثلي الحكومة وكيانات الأمم المتحدة العاملة في كل مجال، بما يعزز الملكية الوطنية لعملية التخطيط والتنفيذ.

وبحسب البيانات المالية الواردة في التقرير، بلغت الاحتياجات المالية الإجمالية لخطة العمل المشتركة لعام 2025 نحو 13.85 مليون دولار أمريكي، فيما بلغت الموارد المعبأة نحو 6.11 ملايين دولار، مقابل مصروفات فعلية بلغت نحو 7.75 ملايين دولار وفق العرض المالي الوارد في التقرير.

وتفاوتت مستويات تعبئة الموارد بين النتائج الأربع؛ إذ بلغت في مسار الازدهار 62.3%، مقابل 48.9% للمجتمع، و15.1% للسلام، فيما أظهرت البيانات اختلافاً كبيراً في حجم الاحتياجات والموارد بين المجالات المختلفة.

ويشير التقرير إلى أن تعبئة الموارد ستظل أولوية رئيسية خلال المرحلة المقبلة، وخصوصاً في ظل محدودية حصول البحرين، باعتبارها دولة ذات دخل مرتفع، على التمويل التقليدي من المانحين. ولذلك تتجه الأمم المتحدة إلى نموذج أكثر تنوعاً يقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والتمويل المختلط والشراكات المبتكرة.

في مجال تعزيز العدالة الاجتماعية والرفاهية، ركز التعاون على الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والإسكان، إلى جانب تطوير نظام التعليم والتدريب الشامل.

ومن أبرز النتائج التي سجلها التقرير دعم حصول محافظتين على صفة «مدن صحية»، بما استكمل عملية التوسع على مستوى المملكة، إلى جانب تعيين جامعتين كجامعتين مروجتين للصحة، ليصل العدد الإجمالي إلى ثماني جامعات.

كما شملت الجهود التدريب في مجال الصحة النفسية، ودعم البحوث الصحية، وتنفيذ برامج مرتبطة بالشيخوخة الصحية، حيث جرى تزويد 37 جهة حكومية بأدوات لتطبيق نهج قائم على الحقوق تجاه الشيخوخة، فيما استفاد 126 طالب طب من جلسة حول الشيخوخة الصحية.

وفي مجال حماية العمالة الوافدة، دربت الأمم المتحدة 95 شخصاً من أفراد المجتمع والمسؤولين الحكوميين على مهارات التدخل لمنع الانتحار، وأصبح 15 من المتدربين مدربين معتمدين لضمان استمرارية البرنامج. كما وصلت برامج توجيهية لأصحاب العمل والعمالة المنزلية إلى 296 من أصحاب العمل أو الأسر بهدف تعزيز المعرفة بالحقوق والمسؤوليات والخدمات المتاحة.

وامتدت الجهود إلى حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، والمساحات العامة الحضرية، والرعاية الاجتماعية وإعادة التأهيل، والحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين، واعتماد التعليم العالي وتنمية الطفولة المبكرة.

وحظي مسار التحول الاقتصادي المستدام بأعلى معدل تعبئة للموارد بين النتائج الأربع، بنسبة 62.3%، وتركز على ثلاثة محاور: خلق فرص العمل وريادة الأعمال، والتحول الأخضر والرقمي، واستثمار القطاع الخاص في الصناعات الاستراتيجية.

وشملت البرامج دعم قدرات المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والصناعات الإبداعية، وخلق فرص العمل، ووصول الشباب إلى الصناعات عالية النمو، وإدماج الشباب في برامج التعلم التجريبي، إلى جانب دعم السياسات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والسياسات المالية الشاملة.

وفي ملف الشباب، دعمت الأمم المتحدة البرنامج الحادي عشر لقيادة الشباب، إلى جانب إعادة إطلاق جائزة الملك حمد لتمكين الشباب، التي استقطبت نحو 8 آلاف طلب، وهو ما اعتبره التقرير مؤشراً على اتساع صدى الجائزة بين الشباب.

كما دعمت الأمم المتحدة جهود البحرين في تعزيز مشاركة المرأة اقتصادياً، من خلال الترويج لجائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة على المستوى الدولي، ودعم مجموعة جديدة من الشركات الناشئة ضمن برنامج «ستاندرد تشارترد للمرأة في مجال التكنولوجيا».

وفي سوق العمل، أسهمت الأمم المتحدة في تعزيز التخطيط القائم على البيانات من خلال «مرصد المهارات» التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وإجراء تحليلات بشأن اتجاهات التوظيف والطلب على المهارات، وربط بيانات المرصد بالبوابة الوطنية للمهارات القابلة للتوظيف في البحرين.

أما مسار السلام والحوكمة من أجل العدالة وحقوق الإنسان، فقد شمل بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، وتطوير أطر العدالة والمساءلة، ودعم العدالة الجنائية ومكافحة الاتجار بالبشر، والتدريب في مجال الذكاء الاصطناعي وسيادة القانون، وآليات حماية الطفل.

وبلغت الاحتياجات المالية لهذا المسار نحو 4.23 ملايين دولار، فيما بلغت الموارد المعبأة 637.8 ألف دولار فقط، بمعدل تعبئة 15.1%، وهو المعدل الأدنى بين النتائج الأربع.

وفي مجال البيانات، أكد التقرير أن الحوكمة الفعالة تتطلب بيانات موثوقة، موضحاً أن الأمم المتحدة ساعدت خلال 2025 في تعزيز منظومة البيانات في البحرين، من خلال سلسلة اجتماعات وطنية حول أهداف التنمية المستدامة وورشة عمل بشأن مؤشرات الهدف السادس عشر المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية.

كما تناول التقرير التحديات الجديدة المرتبطة بالفضاء الرقمي، ومنها العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، حيث دعمت الأمم المتحدة مشاركة أخصائية بحرينية في دورة تدريبية إقليمية للمدربين، فيما يتجه العمل خلال 2026 إلى توسيع نطاق وحدات السلامة الرقمية لتشمل المراكز المجتمعية والمدارس في مختلف أنحاء المملكة.

وفي المسار الرابع، «الكوكب»، ركز التعاون على تعزيز المرونة المناخية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، إلى جانب أطر المناخ والطبيعة والتلوث.

وواصلت الأمم المتحدة خلال 2025 مبادرة «بناء مدن أكثر خضرة وصحة في البحرين»، وأسهمت في إعداد «دليل الأشجار والشجيرات الحضرية في البحرين»، إلى جانب تدريب موظفين وبلديين على عزل الكربون والحراجة الحضرية وأدوات مراقبة الغطاء الأخضر.

كما استمرت حملة التشجير «بذور البحرين» بمشاركة الطلبة وأفراد المجتمع والموظفين الحكوميين.

وفي مجال التنوع البيولوجي، شارك 92 مشاركاً من 60 مؤسسة وطنية في 14 مشاورة موضوعية هدفت إلى مواءمة الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل للتنوع البيولوجي في البحرين مع إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

ويضع إطار التعاون هدفاً يتمثل في أن يستفيد جميع سكان البحرين بحلول عام 2029 من تعزيز المرونة البيئية والاستدامة، عبر إجراءات مناخية موجهة، والحد من التلوث، والإدارة المستدامة للأراضي والموارد الطبيعية والتنمية منخفضة الكربون.

شراكة واسعة مع الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني

ويكشف التقرير عن اتساع قاعدة الشراكة بين الأمم المتحدة والجهات البحرينية، إذ تعد حكومة البحرين الشريك الرئيسي للأمم المتحدة في المملكة ومصدر تمويلها الأساسي، فيما شاركت مجموعة واسعة من الوزارات والهيئات الحكومية في تنفيذ إطار التعاون عبر نتائجه الأربع.

وتشمل منظومة الشركاء وزارات وجهات حكومية متعددة، إلى جانب شركات ومؤسسات من القطاع الخاص، ومنظمات مجتمع مدني، وجامعات ومؤسسات تعليمية، بما يعكس نهجاً يقوم على توسيع نطاق الشراكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

البحرين في سياق إقليمي متغير

ووضع التقرير نتائج التعاون التنموي في سياق إقليمي اتسم خلال 2025 بعدم الاستقرار، مشيراً إلى استمرار الحرب في غزة والمواجهة العسكرية التي استمرت 12 يوماً بين إيران وإسرائيل في يونيو 2025، وما صاحب ذلك من حالة عدم يقين في منطقة الخليج وانعكاسات محتملة على التجارة والأسواق والعمالة الوافدة.

وفي المقابل، أشار التقرير إلى مواصلة البحرين تنفيذ أهداف رؤيتها الاقتصادية، مدفوعة بأداء القطاعات غير النفطية، ولا سيما الخدمات المالية والمعلومات والاتصالات والخدمات اللوجستية، مع استمرار التركيز على معالجة بطالة الشباب، وتعزيز مشاركة المرأة في القطاع الخاص، وتنويع الإيرادات الحكومية، والاستدامة المالية.

كما أشار إلى تعزيز البحرين حضورها الدولي بانتخابها عضواً غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2027–2026، إلى جانب رئاستها للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي.

ويخلص التقرير إلى أن عام 2025 وضع الأساس التشغيلي والمؤسسي لإطار التعاون الممتد حتى 2029، فيما تتجه المرحلة المقبلة إلى تعزيز التكامل بين الحكومة والأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

ويؤكد التقرير أن إنشاء مجموعات النتائج المشتركة يمثل تحولاً مهماً في آلية العمل، إذ يجمع بين كبار المسؤولين الحكوميين وممثلي الأمم المتحدة، ويربط هذه المجموعات بلجنة توجيهية مشتركة يرأسها وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية والمنسق المقيم للأمم المتحدة، بما يسمح بتحويل الدروس الفنية والنتائج العملية إلى حوار سياسي رفيع المستوى.

«التأمينات»: 2.2% زيادة عدد البحرينيين الخاضعين لنظام مد الحماية في عام

كتبت: أمل الحامد

كشف التقرير الإحصائي للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي أن إجمالي عدد البحرينيين الخاضعين لنظام مد الحماية التأمينية في دول مجلس التعاون، حتى الربع الثاني من عام 2026 بلغ 4573 بحرينيا، بزيادة قدرها 98 مواطنا، أي ما نسبته 2.19%، مقابل 4475 مؤمنا عليه خاضعا لنظام مد الحماية في الفترة المماثلة من العام الماضي.

وأشار التقرير إلى أن عدد المواطنين الخاضعين للنظام في الربع الثاني من العام الحالي شهد زيادة قدرها 20 بحرينياً، أي ما نسبته 0.44%، مقابل 4553 بحرينيا خاضعا لنظام مد الحماية في الربع الأول من العام الحالي.

وأظهر التقرير أن 79.14% من المواطنين الخاضعين لنظام مد الحماية يعملون في القطاع الخاص والذي يبلغ عددهم 3619 بحرينيا، و20.86% في القطاع العام إذ يبلغ عددهم 954 مواطنا. وارتفع عدد المواطنين الخاضعين للنظام والعاملين في القطاع العام في الربع الثاني بـ29 مواطنا قياساً بـ 925 في الربع الأول، في حين تراجع عدد العاملين في القطاع الخاص بـ 9 مواطنين مقارنة بـ 3628 في الربع الأول.

وأشار التقرير إلى توزيع المواطنين الخاضعين لنظام مد الحماية بحسب الجنس بين 67.07% للذكور الذي بلغ عددهم 3067، و32.93% للإناث اللاتي بلغ عددهن 1506.

وعلى صعيد متصل، نشرت الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي فيديو مرئيا عن نظام مد الحماية، وذلك في إطار جهود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحت شعار الحملة الخليجية المشتركة «حماية تأمينية بمظلة خليجية»، أوضح فيه حسن جناحي رئيس مجموعة العلاقات العامة بالهيئة أن نظام مد الحماية التأمينية هو نظام خليجي موحد يوفر الحماية الاجتماعية الشاملة لمواطني دول مجلس التعاون العاملين خارج دولهم، ويمنحهم الاستقرار والطمأنينة طوال مسيرتهم الوظيفية، وذلك لأن المواطن الخليجي يستحق أن تبقى حقوقه التأمينية محفوظة أينما كان مقر عمله داخل دول مجلس التعاون.

وذكر أن الموظف الخليجي بحسب النظام يخضع لأحكام التقاعد والتأمينات الاجتماعية في دولته وكأنه يعمل على أرض وطنه بما يضمن استمرارية حقوقه التأمينية والتقاعدية. كما يشمل النظام العديد من المزايا كالتأمين ضد الشيخوخة والعجز والتعطل، إضافة إلى المستحقين عن المتوفين وإصابات العمل وذلك بحسب الأنظمة واللوائح.

وأشار إلى أن صاحب العمل يتولى استكمال إجراءات تسجيل الموظف الخليجي عبر استمارات خاصة تبين الراتب والاستقطاعات من خلال التنسيق بين أجهزة التقاعد والتأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لضمان سرعة وسهولة الإجراءات وحفظ الحقوق للمواطنين الخليجيين. وعند انتهاء الخدمة تصرف الحقوق التأمينية وفقاً لأحكام النظام سواء باستحقاق المعاش التقاعدي أو صرف المستحقات بحسب مدة الخدمة. وأضاف أن نظام مد الحماية التأمينية حماية تمتد لمستقبل أكثر استقرارا لمواطني دول مجلس التعاون.

○ حسن جناحي.

أكثر من 100 طالب من الجامعة الأمريكية بالبحرين يختتمون برامج التدريب الصيفي

اختتم أكثر من 100 طالب وطالبة من الجامعة الأمريكية بالبحرين برامج التدريب الصيفي للعام الأكاديمي 2026–2025، والتي تشكل جزءا أساسيًا من متطلبات عدد من البرامج الأكاديمية التي تطرحها الجامعة، وذلك في إطار نهجها الرامي إلى إعداد خريجين يمتلكون المعرفة المتخصصة والخبرة العملية والمهارات المهنية اللازمة للنجاح في سوق العمل.

والتحق الطلبة ببرامج تدريبية لدى مجموعة من أبرز الشركات والمؤسسات العاملة في مملكة البحرين، شملت بنك السلام، وطيران الخليج، وشركة ألمنيوم البحرين «ألبا»، وبيون، وريسنغ فورس، وطلبات، وشركة بنفت، وشركة مطار البحرين، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن «أسري»، والمصرف الخليجي التجاري، وبنك البحرين والكويت، وإنفستكورب، وبابكو إنرجين، إلى جانب عدد من المؤسسات الأخرى.

وتولى مركز الإرشاد المهني في الجامعة التنسيق مع الجهات المستضيفة وتوجيه الطلبة إلى الفرص التدريبية التي تتناسب مع تخصصاتهم الأكاديمية واهتماماتهم المهنية، حيث شملت البرامج مجموعة متنوعة من التخصصات، من بينها علوم الحاسوب، والمالية، والإدارة، والهندسة الصناعية، والهندسة الميكانيكية، والوسائط المتعددة، وغيرها من المجالات التي تلبي احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وبهذه المناسبة، أكدت الدكتورة أمل العوضي، عميد شؤون الطلبة في الجامعة الأمريكية بالبحرين، أن برامج التدريب الصيفي تمثل مكونًا رئيسيًّا في التجربة التعليمية التي توفرها الجامعة، لما لها من دور في ربط الدراسة الأكاديمية بالتطبيق العملي وإعداد الطلبة للتعامل بثقة وكفاءة مع متطلبات بيئة العمل.

وقالت: «نحرص في الجامعة الأمريكية بالبحرين على أن تتجاوز تجربة الطلاب حدود القاعات الدراسية، وأن تتيح لهم فرصاً حقيقية لاختبار معارفهم وتطوير قدراتهم في مؤسسات تتمتع بخبرات واسعة في قطاعاتها. وقد مكّنت برامج التدريب الصيفي هذا العام أكثر من 100 طالب وطالبة من التعرف من قرب على بيئات العمل المهنية، وتحمل المسؤوليات، والمشاركة في مهام ومشروعات ترتبط بمجالات تخصصهم، بما يسهم في بناء خبراتهم وتعزيز تنافسيتهم بعد التخرج».